Document: EB 2021/134/R.64
Date: 8 November 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

مالك الساحلي
كبير موظفي الإدارة المالية
شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2545 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

Yaena Choi
مندوبة الشؤون المالية
رقم الهاتف: 2206 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:y.choi@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للعلم

المحتويات

أولا - المقدمة والموجز **2**
ثانيا- ممارسات الإدارة المالية والإشراف **3**
ثالثا - تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2020 **9**
رابعا - الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق **12**

الملاحق

الملحق الأول - الإصلاحات الهيكلية للإدارة المالية للفترة 2020-2021
الملحق الثاني - التدابير الاستثنائية في الإدارة المالية استجابة لجائحة كوفيد-19
الملحق الثالث - تقارير مراجعة حسابات المشروعات - السنة المالية 2020

أولا - المقدمة والموجز

1- يُقدم الصندوق إلى لجنة مراجعة الحسابات تقارير سنوية عن: (1) تطبيق سياسات وممارسات ضمان الإدارة المالية للمشروعات، بما في ذلك تطورات آخر دورة من دورات مراجعة حسابات المشروعات ونتائجها؛ (2) التطبيق المستمر للإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة حسابات المشروعات الممولة من الصندوق. وأكد الاستعراض السنوي للسنة الرابعة على التوالي كفاية المبادئ المدرجة في الإطار وقابليتها للتطبيق.

2- وأشار الاستعراض إلى ضرورة تحديث تعريف مصطلح "المقترض" كي يُعبّر عن قابليته للتطبيق على القطاع الخاص والكيانات دون الوطنية، على النحو التالي:

"المقترض: الدولة العضو أو الكيان دون الوطني أو كيان القطاع الخاص الذي يتلقى قرضا، شريطة توفر الضمانات المناسبة".

3- واتخذ الصندوق عدة مبادرات لإصلاح وظيفة الإدارة المالية للمشروعات جذريا، وعزز ذلك بالتالي نهج الصندوق القائم على القيمة المضافة في تحقيق الأثر الإنمائي. ويركز الصندوق من خلال هذه المبادرات الاهتمام على استخدام النُظم القطرية بدلا من النُهج القائمة على المعاملات الفردية ويُعزز في الوقت نفسه الانضباط المالي. وتشمل الإصلاحات الواسعة الجارية حاليا ما يلي: تنقيح سياسات وإجراءات الإدارة المالية؛ وابتكار نُظم لتكنولوجيا المعلومات والأخذ بممارسات إدارة التغيير لتيسير التكيُّف في العقليات الداخلية والخارجية، وتعزيز مهارات الموظفين.

4- ولا تزال التدابير الاستثنائية المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 توفّر مرونة للمقترضين والمستفيدين، وتحافظ على ترتيبات العمل عن بُعد لضمان قدرة البعثات على مواصلة عملها رغم القيود الأمنية وضمان المعايير الائتمانية الدنيا. واستفادت هذه التدابير من المشاورات الموسعة والتنسيق مع مبادرات مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى في إطار الاستجابة المشتركة للظروف التي فرضتها الجائحة. غير أن قدرة الصندوق المحدودة على إجراء بعثات عن طريق الحضور الفعلي قد تؤدي إلى زيادة تحديد النفقات غير المؤهلة في البعثات المقبلة.

5- ومُنحت مشروعات كثيرة تمديدات مرتبطة بجائحة كوفيد-19 لتقديم تقارير مراجعة حساباتها، مما يجعل من الصعب إجراء تحليل مباشر يقارن بين سنة وأخرى. غير أن دقة التوقيت وجودة المعايير في المراجعة والمحاسبة يعتبران بصفة عامة كافيين نتيجة لجهود الصندوق في بناء القدرات. والواقع أن 96 في المائة من تقارير مراجعة المشروعات التي حان موعد تقديمها في السنة المالية (2020) قد وردت، ولم يبق سوى عشرة تقارير لم تقدم أو تأخر تقديمها في وقت إعداد هذا التقرير. وفيما يتعلق بجودة الإبلاغ المالي، قُدّرت نسبة 48 في المائة من جميع التقارير المالية بأنها مُرضية أو مُرضية للغاية – مسجلة انخفاضا من 53 في المائة في السنة المالية 2019. ومع ذلك، كانت نسبة 48 في المائة هي المتوسط في سنوات ما قبل جائحة كوفيد-19.

6- وارتفعت نسبة تقارير المراجعة المؤهلة من 11 في المائة مقابل 5 في المائة في السنة المالية 2019؛ ومع ذلك، كان حجم مجموعة البيانات في السنة المالية 2019 صغيرا بصورة استثنائية بسبب التمديدات المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد-19.وبينما يمكن مقارنة هذه النسبة بالنسبة المسجلة في السنوات السابقة،[1] يُجري الصندوق متابعة من خلال خطط عمل إلزامية كلما اقتضت الضرورة ذلك.

[1] السنة المالية 2016 - 6 في المائة؛ والسنة المالية 2017 - 10 في المائة؛ والسنة المالية 2018 - 15 في المائة، والسنة المالية 2019 - 5 في المائة.

ثانيا- ممارسات الإدارة المالية والإشراف

7- تُساهم ترتيبات الإدارة المالية الفعالة بدور حيوي في تحقيق أهداف الصندوق الإنمائية والاستراتيجية. والغرض من هذه الترتيبات هو ضمان توافر الأموال الكافية للمشروعات في الوقت المناسب، وتحديد مخاطر العملية والتخفيف من حدتها من خلال الضوابط الملائمة وإجراءات التخفيف، لاستخدام الأموال في الغرض المقصود، مع إيلاء العناية الواجبة لاعتبارات الاقتصاد والكفاءة والعدالة الاجتماعية.

8- وتستند تقديرات المخاطر وأنشطة شعبة خدمات الإدارة المالية إلى إطار الضمان المستند إلى مخاطر الإدارة المالية للمشروعات.[2] وبعد اعتماد مقياس للمخاطر من أربع نقاط وتحديد مخاطر الإدارة المالية المتأصلة[3] والمتبقية،[4] تكشف المقارنة مع العام الماضي عن حدوث تحسن: انخفضت نسبة المشروعات التي تتجاوز المستوى (المتوسط) للإقبال على المخاطر المتبقية في الصندوق من 22 في المائة إلى 17 في المائة.

الشكل 1

الملامح العامة لمخاطر الإدارة المالية للمشروعات الاستثمارية (في 30 سبتمبر/أيلول 2020 و2021)

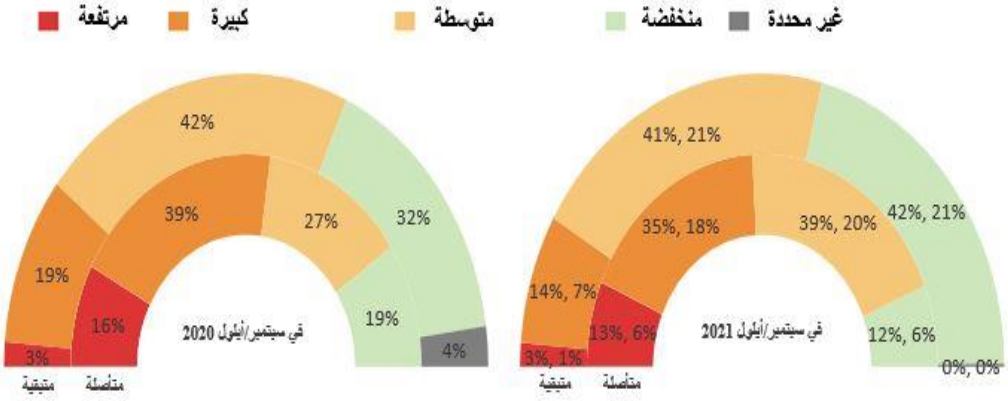

9- **الإصلاح الهيكلي لشعبة خدمات الإدارة المالية.** بناء على التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الداخلية والخارجية،[5] تُجري شعبة خدمات الإدارة المالية إصلاحات هيكلية لتحسين وظيفة الإدارة المالية للمشروعات جذريا ودعم تعزيز الحوكمة السليمة في الصندوق (انظر الملحق الأول). وسيُسفر ذلك عن تغييرات مهمة في الإدارة المالية للمشروعات:

(1) إحداث تحول في ممارسات الإدارة المالية للمشروعات من خلال التركيز على تعزيز الانضباط الائتماني للمشروعات، والاعتماد بصورة أكبر على النُظم القطرية والضوابط الداخلية، وتجنب الآليات الموازية ونُهج المعاملات الفردية.

---

[2] المخاطر المتعلقة بالقدرة على تحقيق النتائج المتوقعة في المشروعات أو البرامج أو الاستراتيجيات التي يدعمها الصندوق، ومخاطر العواقب غير المقصودة.

[3] المخاطر المتأصلة هي المخاطر المتعلقة بمجال الرقابة الذي يخضع للتقدير قبل و/أو بدون أي تدابير تخفيفية أو ضوابط مطبقة من الصندوق والحكومات للحد فعليا من المخاطر المتبقية. وتصنيف المخاطر المتأصلة هو الدافع وراء فرض ضوابط على عمليات صرف الأموال في الصندوق أثناء عملية معالجة طلبات السحب.

[4] المخاطر المتبقية هي مقدار المخاطر التي تتبقى بعد بذل جميع الجهود لتحديد المخاطر والتخلص منها، أي من خلال الضوابط التخفيفية المطبقة من الصندوق والحكومات للتقليل فعليا من المخاطر المتأصلة.

[5] مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق، *استعراض عملية صرف الأموال* (الصندوق، 2019)؛ Alvarez & Marsal, *Business Process Re-engineering Report* (2019); P. Birmingham, *IFAD FMD Re-organization Options* (2020); and P. Birmingham, *IFAD Disbursement Controls* (2021).

(2) تعزيز الانضباط المالي للمشروعات من خلال الإبلاغ عن الأداء المالي ورصده بانتظام استنادا إلى إعادة دمج موظفي الشؤون المالية في عمليات صرف الأموال.

(3) تعزيز الاعتماد المتبادل داخل أُطر ضمان المخاطر المؤسسية، ولا سيما التوريد في المشروعات. وسيُشجِّع الصندوق على إحداث تحول في طريقة التفكير لتكون أقل نفورا من المخاطر، مع التركيز على دعم التنفيذ والمواءمة مع الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

10- وسيتحقق ذلك من خلال ما يلي:

(1) ممارسات إدارة التغيير التي تهدف إلى ترسيخ التكيُّف في العقليات الداخلية والخارجية، وإضافة قيمة إلى تنفيذ المشروعات بدلا من التركيز على زيادة الامتثال الصارم؛

(2) دمج أدوات تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي، وبناء نُظم مؤسسية ائتمانية متكاملة (مثل التوريد والإدارة المالية ومكافحة الفساد)؛

(3) تجديد سياسات وإجراءات الإدارة المالية بحيث تُعبّر عن نهج قائم على المبادئ بدلا من القواعد الإلزامية، وتفويض السلطة المناسب لجميع أصحاب المصلحة؛

(4) تطوير المهارات التقنية والشخصية للموظفين لتلبية الاحتياجات في المستقبل.

وسيُطلع الصندوق لجنة مراجعة الحسابات على ما يستجد من تطورات في سير الإصلاحات.

11- **النفقات غير المؤهلة.** تتتبع شعبة خدمات الإدارة المالية النفقات غير المؤهلة المحتملة و/أو المؤكدة وترصدها.[6] وتُمثِّل بعثات الإشراف وعمليات المراجعة الخارجية السنوية للمشروعات الآليتين الأكثر فعالية في تحديد النفقات غير المؤهلة وتُشكل بالتالي أدوات رئيسية في إطار الضمان المستند إلى المخاطر. ومن الإصلاحات الهيكلية التي سيجري تنفيذها تحديث تعريف النفقات المؤهلة لمراعاة ما يلي: إنتاجية النفقات؛ والأثر على الفعالية الإنمائية؛ وقدرة البلد على الامتثال للمعايير الائتمانية للصندوق. ومن المتوقع أن يكون لذلك آثار إيجابية على التنفيذ.

12- وتطرأ تقلبات كبيرة على المبلغ الإجمالي للنفقات غير المؤهلة المؤكدة وغير المؤكدة طوال السنة نظرا لاستعراض المبالغ المسجلة وتعديلها وتأكيدها وتسويتها باستمرار. وبلغ المبلغ الإجمالي المستحق أثناء إعداد التقرير 4.2 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ مماثل للمبلغ الذي أشار إليه تقرير عام 2020 (4.3 مليون دولار أمريكي). وسُجِّلت زيادة في عدد المشروعات المتأثرة، على الرغم من عدم تغيُّر عدد البلدان.[7] وشهد إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفاضا كبيرا بسبب تسوية بعض المبالغ الكبيرة، بينما نشأت في إقليم آسيا والمحيط الهادي زيادة من مشروع واحد واجه مشكلة تمويل مشترك مع الحكومة.

[6] النفقات غير المؤهلة هي النفقات التي لا تتوافق مع معايير الأهلية المعمول بها في الصندوق على النحو المحدد في الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية، القسم 4-07.

[7] في عام 2021، بلغ مجموع عدد المشروعات المتأثرة 59 مشروعا في 33 بلدا، ويتفق ذلك مع مجموع عدد المشروعات الذي بلغ 46 مشروعا في 32 بلدا في عام 2020.

الشكل 2

النفقات غير المؤهلة المؤكدة وغير المؤكدة بحسب الإقليم

(آلاف الدولارات الأمريكية)

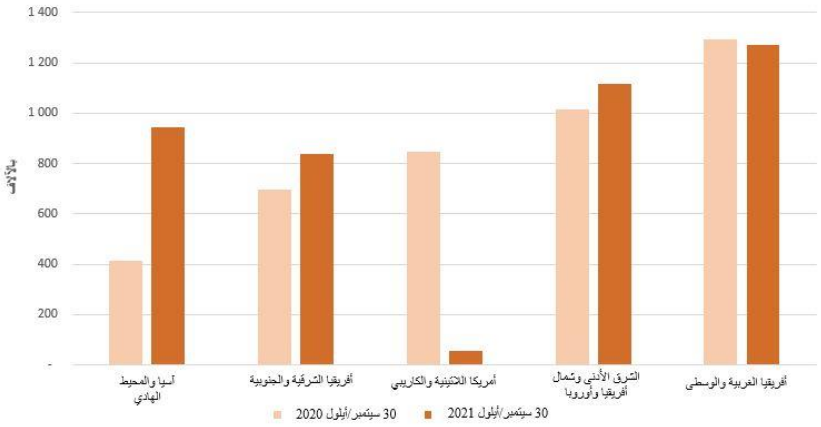

13- **التدابير العلاجية.** تُمثل النفقات غير المؤهلة وتأخر تقديم تقارير مراجعة الحسابات أسبابا شائعة وراء اتخاذ الصندوق إجراءات علاجية. وفي الحالات التي يحدد فيها عدم الامتثال، تلتمس المشاركة المبكرة في المشروعات، وحيثما أمكن، يجري النظر في التدابير العلاجية المخففة التي تتجنب إلحاق أثر ضار أكبر على تنفيذ المشروعات.[8] وفي حالة النفقات غير المؤهلة المؤكدة، يطلب الصندوق تبريرات مناسبة أو استرداد الأموال.

14- ووضعت شعبة خدمات الإدارة المالية خلال الأشهر الثمانية عشرة الأخيرة، كنتيجة مباشرة لتفشي جائحة كوفيد-19، تدابير لخفض وتيرة التصعيد الرسمي لحالات عدم الامتثال من خلال مَنح مزيد من الوقت لحلها أكثر مما كان يمكن السماح به في الحالات المعتادة. وأثناء كتابة هذه الوثيقة، كان البلد الوحيد الذي اتُخذت بشأنه تدابير تعليق بسبب مسائل الإدارة المالية هو جمهورية فنزويلا البوليفارية نظرا لعدم تقديمها تقارير مراجعة حسابات المشروعات عن السنتين 2017 و2018.

15- وأتاحت التدابير الاستثنائية التي اتُخذت في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19 بموافقة من رئيس الصندوق في أبريل/نيسان 2020، مرونة للمقترضين، وضمنت في الوقت نفسه الالتزام بالمعايير الائتمانية الدنيا. وترد في الملحق الثاني لمحة عامة عن الاستثناءات الموافق عليها والحالة بشأنها.

16- **التصميم والإشراف.** صدرت في أبريل/نيسان 2020 المبادئ التوجيهية للتصميم والإشراف على الإدارة المالية عن بُعد لدعم الإجراءات المتبعة عن بُعد التي باتت تشكل محور ضمان الأداء التشغيلي في أعقاب الجائحة. ومنذ إصدار تلك المبادئ التوجيهية، شاركت شعبة خدمات الإدارة المالية في أكثر من 180 بعثة عن بُعد في أكثر من 77 بلدا. وشاركت الشعبة أيضا في بعثات تصميم عن بُعد. وفي بعض الحالات، من المتوقع تنظيم بعثات متابعة لتكميل ما جرى الحصول عليه من ضمان.

17- **بناء القدرات في مجال الإدارة المالية.** يجري في العادة بناء القدرات على مستوى المشروعات والبلدان وكذلك على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وظل ذلك يمثل أحد وظائف القيمة المضافة الأساسية للشعبة لمدة طويلة. وفي عام 2021 وأثناء إعداد التقرير، عقدت شعبة خدمات الإدارة المالية عشر حلقات عمل إقليمية بالوسائل الافتراضية وأكثر من 50 جلسة تدريبية للموظفين الماليين في المشروعات، والاستشاريين المختصين بالإدارة المالية، والمراجعين الخارجيين. ويبلغ العدد التراكمي للمشاركين 000 1 شخص تقريبا.

[8] يمكن أن تشمل التدابير العلاجية المخففة: سحب حق المقترض في استخدام حساب السلف؛ وطلب استبدال النفقات التي تفي بمعايير الأهلية المعمول بها في الصندوق؛ وخفض الحد الأدنى لمخصصات بيان النفقات.

وفي حين أن السياقات الافتراضية أتاحت تنظيم التدريب على فترات أقصر ولأعداد أكبر من المشاركين في كل مشروع، استخدم موظفو الشؤون المالية تقنيات العرض المبتكرة لتقديم المحتوى بطريقة جذابة.

18- ويتولى المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة قيادة تطوير برنامج لإصدار شهادات الاعتماد المهنية المخصصة في أغلبها لموظفي الشؤون المالية الذين يعملون مع مشروعات مصنّفة على أنها تنطوي على مخاطر متأصلة مرتفعة أو كبيرة في مجال الإدارة المالية. ويدعم البرنامج تحسين الملامح العامة لمخاطر الإدارة المالية في حافظة مشروعات الصندوق من خلال بناء القدرات. وتُموّل هذه المبادرة بمنحة من الصندوق بعنوان "تحقيق التميُّز في الإدارة المالية داخل المشروعات". وانطلقت الأنشطة في فبراير/شباط 2021 واستهدفت إجمالا تقديم التدريب إلى جميع المشروعات الجارية بحلول نهاية فترة تنفيذ المنحة (2023). وأُطلقت ست مجموعات باللغات الرسمية الأربع المستخدمة في الصندوق، وشارك فيها عن بُعد أكثر من 150 من مديري الشؤون المالية في المشروعات. وأُعطيت الأولوية لممثلي المشروعات المعرضة لمخاطر مرتفعة أو كبيرة في مجال الإدارة المالية. وفي سبتمبر/أيلول 2021، أتمت مجموعتان التدريب بنجاح. وبدأ الصندوق رصد النتائج مقابل بيانات خط الأساس، وسيوفّر معلومات إضافية في التقارير المقبلة المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات.

19- **هيكل الشُعب**. في إطار تحسين دعم المكاتب الإقليمية، أُنشِئت وحدتان أساسيتان في المقر في عام 2021 - إحداهما (وحدة العمليات المالية) لدعم الأفرقة التشغيلية العالمية، والأخرى (فريق الإدارة المالية والسياسات والإجراءات وضمان الجودة) مكرسة للسياسات والإجراءات وضمان الجودة:

(1) تُشرف وحدة العمليات المالية على الحافظة العالمية، وتُركز على الجوانب التشغيلية، وترصد تخطيط قوة العمل، والمؤشرات الرئيسية التشغيلية للأداء، بما في ذلك استعراضات الحافظة. وجرى توسيع استعراض الحافظة الإقليمي الذي يجري كل سنتين كي يشمل دائرة إدارة البرامج، ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية، وشعبة المراقب المالي، ومكتب المراجعة والإشراف، لتوفير مجموعة أوسع من وجهات النظر. وبناء على التعقيبات الثرية المقدمة في الجولة الأولى، ستوفّر الجولة الثانية من الاستعراضات المقرر إجراؤها في نوفمبر/تشرين الثاني منصة لدراسة إجراءات المتابعة والأداء. وأُدخلت تحسينات لرصد المؤشرات الرئيسية للأداء والإحصاءات الرئيسية باستخدام لوحات متابعة الإدارة المالية والميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تقديم دعم منتظم بشأن العمليات غير السيادية، وأُجريت استعراضات للعناية الواجبة في مجال الإدارة المالية لأربع عمليات غير سيادية أدخلتها في ذخيرة المشروعات لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات.

(2) فريق الإدارة المالية والسياسات والإجراءات وضمان الجودة هو الراعي لسياسات الإدارة المالية للمشروعات وإجراءاتها وإدارة المعرفة. ويُشكل الفريق جزءا لا يتجزأ من العمليات المؤسسية لضمان جودة المشروعات عند الإدراج. وجرى توسيع تقييم مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة في عام 2020 لتغطية برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومرفق تحفيز فقراء الريف والمقترحات الأصلية والتمويل الإضافي.

الشكل 3

استعراضات مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة للإدارة المالية بحسب نوع الوثيقة

20- وبعد مضي سنة كاملة أجرت فيها شعبة خدمات الإدارة المالية استعراضات لمصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة (2020)، أُجري تحليل متعمق لأفضل الممارسات ومواطن الضعف الشائعة كأداة مرجعية وتعليمية للتصاميم واستعراضات الجودة المقبلة. ولوحظت زيادة طفيفة في المتوسط العالمي (في جميع الأقاليم) في عام 2021 على الرغم من أن متوسط الدرجات لا يزال يتراوح بين 4 (مُرضية إلى حد ما) و5 (مرضية). ويتقاسم الفريق بانتظام الدروس المستفادة ويُطوّر أدوات إضافية للتعلم بهدف زيادة تحسين الجودة عند التصميم.

الجدول 1

تصنيف استعراضات مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة في مجال الإدارة المالية للسنة المالية 2020-2021

متوسط التصنيف (جميع الأقاليم)

استعراض مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة	*2020 (يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول)*	*2021 (يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول)*
مذكرة مفهوم المشروع	4.2	4.6
تقرير إنجاز المشروع	4.4	4.6

21- **التمويل الإنمائي**. واصلت شعبة خدمات الإدارة المالية إثراء التمويل الإنمائي من خلال مدخلات تقنية في مختلف المواضيع؛ والمشاركة في قيادة المناقشات بشأن التخرج، وتحليل الديون، وآليات تخصيص الموارد، والتمايز في شروط التمويل؛ ودعم تعميم الأدوات الجديدة، مثل الإقراض المستند إلى النتائج، والعمليات الإقليمية، والعمليات غير السيادية. وترصد شعبة خدمات الإدارة المالية أيضا بصورة استباقية مبادرات واتجاهات الديون المرتبطة بجائحة كوفيد-19 على المستويين العالمي والقطري.

22- وتشمل المبادرات التي اتخذت مؤخرا عمليات الإقراض المتنوعة، بما في ذلك ثلاثة مشروعات إقراضية مستندة إلى النتائج، وعمليتان إقراضيتان إقليميتان، وأربع عمليات غير سيادية، والإقراض لكيانات دون وطنية. وتوفّر هذه التدخلات الرائدة دروسا عملية وأفكارا تُساهم في وضع إطار رسمي للمتطلبات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالإدارة المالية.

23- **الشفافية**. وفقا لالتزام التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بشأن زيادة الشفافية والمساءلة في استخدام أموال المانحين، ينشر الصندوق بانتظام تقارير مراجعة حسابات المشروعات في موقعه على شبكة الإنترنت، ويواصل زيادة مستوى المعلومات المتعلقة ببيانات التمويل في الصندوق وإمكانية الوصول إلى تلك البيانات.

24- **المشاركة الاستراتيجية**. استمرت المشاركة الاستراتيجية في عام 2021 بالوسائل الافتراضية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومن خلال المحافل الدولية لتعزيز الحوار حول مواءمة المتطلبات والممارسات الناشئة على المستويين العالمي والقطري. ويشمل ذلك إعادة تكوين صلات مع أمانة تقدير الإدارة المالية العامة للتدريب على استخدام تقديرات الإدارة المالية العامة، وإبرام اتفاق مع البنك الدولي لتنظيم حلقة عمل

حول الاعتماد على النُظم القطرية. ويتواصل الصندوق أيضا كل ثلاثة أشهر مع أعضاء مجموعة العمل المعنية بتنسيق الإدارة المالية المشتركة بين المؤسسات المالية الدولية/المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

25- **التطورات الاستراتيجية:**

(1) في أكتوبر/تشرين الأول 2021، شارك الصندوق في اللجنة التوجيهية لتنسيق الشراكة بين المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمانحين، مما يؤكد أهمية بناء قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

(2) تناول منتدى أصحاب المصلحة التابع لمرفق إدارة الديون والاجتماع السنوي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن مسائل الديون[9] العديد من المواضيع ذات الأهمية، بما في ذلك سياسات الديون وممارساتها واتجاهاتها، وآثار جائحة كوفيد-19 على القدرة على تحمل الديون. وشارك الصندوق في حلقة نقاش حول أحد هذين الحدثين.

26- **أدوات ونُظم تكنولوجيا المعلومات**. تعتمد عمليات الرقابة والإشراف في مجال الإدارة المالية في الصندوق على أدوات تكنولوجيا المعلومات المحدثة. واتخذت مبادرات لاستحداث أدوات "ذكية" من أجل إدماج العمليات اليدوية.

27- وفي إطار إصلاح الإدارة المالية، تجري بصورة متزامنة التطورات التالية في النُظم:

(1) النفقات غير المؤهلة - تحسين القائمة كي تَرصد بصورة أفضل طبيعة النفقات والإشراف عليها؛

(2) الموجز الائتماني القطري - زيادة الإدخال الآلي للبيانات؛

(3) إشعارات تقارير مراجعة الحسابات - إضافة إخطارات آلية ونظام للرسائل التذكيرية؛

(4) صفحة "مشروعاتي" في لوحة متابعة الإدارة المالية - توفير مؤشرات محدثة بشأن البنود المعلقة؛

(5) صفحة الاستشاريين في مجال الإدارة المالية - ترشيد مستودع المعلومات وتحسين تدفق مدخلات الاستشاريين إلى المستوى الأمثل؛

(6) ضمان إجراء استعراضات كافية لنظام تتبع تقارير المراجعة في العمليات الخاصة بالمِنح وإنشاء سجلات العناية الواجبة بشأن المتلقين وسجلات التحقق الخاصة بالمفوضية الأوروبية.

28- **بوابة عملاء الصندوق**. استمرت جهود تعميم بوابة عملاء الصندوق على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19 وتحققت نتائج ملحوظة، إذ وصلت إلى 100 في المائة من العملاء المؤهلين (88 بلدا ومؤسستان) في نهاية الفصل الثاني من عام 2021 - أي قبل ستة أشهر من الموعد المستهدف. ويبلغ المستوى العام للتغطية 96 في المائة من مشروعات الصندوق. وثبت أن بوابة عملاء الصندوق لا غنى عنها لاستمرار العمليات منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وواجهت البلدان و/أو المشروعات التي لم تستخدم بوابة عملاء الصندوق صعوبات أكبر

[9] يجمع مرفق إدارة الديون بين المؤسسات المالية الدولية، والهيئات الثنائية، والبلدان النامية. وشارك في اجتماع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن مسائل الديون ممثلون عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وصندوق النقد العربي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والمفوضية الأوروبية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.

في إدارة العمليات بدون البوابة، وتطلبت آليات بديلة لضمان التقليل إلى أدنى حد ممكن من توقف تدفقات الأموال.[10]

ثالثا - تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2020[11]

29- **ترتيبات مراجعة الحسابات**. المراجعة الخارجية مستقلة عن إدارة المشروعات، وتغطي نطاقا جغرافيا أوسع من النطاق الذي تغطيه بعثات الإشراف، ولا سيما على المستوى اللامركزي. ويوفّر استعراض الصندوق لتقارير مراجعة المشروعات معلومات رئيسية عن الإدارة، بما في ذلك ما يلي:

(1) التقدم في الاعتماد على النُظم القطرية، أي استخدام المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وهو ما يُمثل حاليا 43 في المائة (انظر الملحق الثالث، الجدول 1)؛

(2) الالتزام بالمعايير الدولية (الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات)؛

(3) مستوى الاعتماد على أعمال المراجعة من خلال تقييم جودة عمليات المراجعة وتوقيت تقديم تقارير المراجعة.

30- وأتاحت التدابير الاستثنائية الموافق عليها بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 للمشروعات إمكانية طلب تمديد الموعد القانوني المحدد لتقديم القوائم المالية المراجعة وغير المراجعة. وجرى النظر في طلبات التمديد لفترة إضافية مدتها ثلاثة أشهر، مع إمكانية تمديدها لمدة ثلاثة أشهر أخرى، بشرط أن تكون تلك المشروعات قد خضعت لاستعراض مكتبي إضافي. وفي عام 2020، مُنح 138 مشروعا تمديدات مرتبطة بجائحة كوفيد-19، وحصلت 104 مشروعات منها على فترات تمديد تراوحت بين شهر واحد وثلاثة أشهر، وحصل 34 مشروعا على فترات تمديد تراوحت بين أربعة أشهر وستة أشهر. وخلال عام 2021 وحتى وقت إعداد التقرير، مُنح 71 مشروعا تمديدات - تراوحت بين شهر واحد وثلاثة أشهر في 66 مشروعا، وتراوحت بين أربعة أشهر وستة أشهر في خمسة مشروعات. وترد في الملحق الثاني تفاصيل جميع التدابير الاستثنائية المتعلقة بالإدارة المالية وموجز التمديدات الموافق عليها لمواعيد تقديم تقارير مراجعة الحسابات.

31- وفي حين أن مجموعة البيانات التي أشار إليها التقرير الأخير عن غير قصد بسبب تلك التمديدات (141 مشروعا للسنة المالية 2019 مقابل 226 للسنة المالية 2018)، أُجري تحليل تناول 267 مشروعا في السنة المالية 2020، بما في ذلك المشروعات التي مُنحت تمديدات مرتبطة بجائحة كوفيد-19.

32- **دقة التوقيت**. قدمت حتى وقت كتابة هذه الوثيقة 96 في المائة من تقارير مراجعة الحسابات (257 تقريرا) المستحقة للسنة المالية 2020، ولم يبق سوى 10 تقارير لم تقدم أو تأخر تقديمها. ووردت نسبة 63 في المائة من تلك التقارير في الموعد المحدد (انظر الملحق الثالث، الجدول 2).

33- وتُرصد عن كثب أيضا دقة توقيت الاستعراضات الداخلية التي تجريها شعبة خدمات الإدارة المالية وتوقيع تقارير المراجعة وفقا للإجراءات الداخلية التي تشترط توقيع تقارير المراجعة في غضون 60 يوما من تقديمها. وتراجعت خلال هذا العام بصورة طفيفة نسبة تقارير المراجعة التي وُقِّعت في غضون المدة المحددة إلى 67 في المائة مقابل 73 في المائة في العام الماضي. ومع ذلك، لا يزال ذلك يُشكل تحسنا ملحوظا في ضوء العدد

[10] أدخلت شعبة المراقب المالي التقديم الإلكتروني لطلبات السحب من خلال الموقع السحابي الآمن؛ وأدخلت شعبة خدمات الإدارة المالية تقديم تقارير مراجعة حسابات المشروعات إلكترونيا من خلال حسابات البريد الإلكتروني الحكومية.

[11] يُغطي مصطلح "السنة المالية 2020" جميع الفترات المالية المنتهية في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2020. وتجدر الإشارة إلى استبعاد 71 من المشروعات التي تندرج في العادة ضمن هذه المجموعة من البيانات بسبب تمديد تاريخ تقديم تقارير المراجعة بموجب التدابير الاستثنائية التي اتخذها الصندوق في ضوء جائحة كوفيد-19. انظر المزيد من التفاصيل في الملحق الثاني.

الضئيل الذي جرى تحليله في عام 2019، ووقّع 171 تقريرا في الموعد المحدد مقابل 88 تقريرا في السنة المالية 2019.

34- **تقارير مراجعة الحسابات.** ازدادت باطراد النسبة المئوية للآراء غير المتحفظة لمراجعي الحسابات (السنة المالية 2016 - 6 في المائة؛ والسنة المالية 2017 - 10 في المائة؛ والسنة المالية 2018 - 15 في المائة). وحصلت ستة مشروعات فقط (5 في المائة) من بين 121 مشروعا جرى تحليلها على رأي متحفظ في السنة المالية 2019. ومع ذلك، وفي ضوء حجم مجموعات البيانات المتاحة للتحليل آنذاك، من الصعب إجراء مقارنات. وكما يوضح الجدول 3 في الملحق الثالث، حصلت نسبة 11 في المائة، حتى موعد إعداد التقرير في السنة المالية 2020، على رأي غير متحفظ من مراجع الحسابات. وهذا يمثل زيادة عن السنة المالية 2019 ولكنه مماثل للسنوات السابقة.

35- وعلى الرغم من صعوبة إجراء مقارنات مباشرة واستخلاص استنتاجات بسبب تقلص حجم مجموعة البيانات المتاحة في السنة الماضية، كشفت التجربة عن أن هذه المسائل الرقابية الرئيسية تتكرر من سنة إلى أخرى وتشيع في كثير من الأحيان في جميع الأقاليم الخمسة. ويشمل ذلك ما يلي: (1) ضعف الضوابط الداخلية أو عدم الامتثال؛ (2) عدم كفاية إجراءات التوريد و/أو سوء إدارة العقود؛ (3) عدم فعالية استخدام النُظم المحاسبية؛ (4) عدم تقديم مستندات داعمة كافية؛ (5) الاستخدام المحدود للمعايير المحاسبية الدولية أو الخروج عنها؛ (6) عدم استيفاء النفقات شروط الأهلية.

36- ويُمثل برنامج إصدار شهادات الاعتماد في بناء القدرات في إطار مشروع تحقيق التميُّز في الإدارة المالية داخل المشروعات (انظر الفقرة 18) مبادرة موجهة بهدف معالجة هذه المسائل جذريا.

37- **ضمان الجودة.** في إطار إجراءات ضمان الجودة التي تتخذها شعبة خدمات الإدارة المالية، تخضع عينة من تقارير مراجعة حسابات المشروعات لاستعراضات داخلية مسبقة من الأقران، ويهدف هذا الاستعراض، بالإضافة إلى كونه استعراضا للجودة، إلى تعزيز التوحيد القياسي والتبادل المهني بين الموظفين الماليين. وأشار أحدث استعراض أجراه الأقران في 40 من تقارير مراجعة الحسابات إلى أن تقديرات معايير المحاسبة ومعايير مراجعة الحسابات وآراء مراجعي الحسابات اعتُبرت مقبولة إلاّ في حالات استثنائية قليلة.

38- والتُمست ضمانات أخرى تؤكد جودة تقارير مراجعة حسابات المشروعات وملاءمة ترتيبات مراجعة الحسابات والإبلاغ المالي المطبقة من خلال الاستعراض المستقل السنوي الرابع لتقارير المراجعة الخارجية لحسابات المشروعات الذي أُجري في أواخر عام 2020. وركز المُراجع على ثلاثة أهداف: (1) تحليل الفروق في المراجعة والإبلاغ المالي مع البنك الدولي لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين؛ (2) مراجعة جودة استعراضات الأقران؛ (3) إعداد تقرير يُحلل المعلومات من أجل تحديد التهديدات الناشئة التي تُهدّد استقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ونوقشت النتائج باستفاضة في حلقتين للتعلم على مستوى الشُعب وأتيحت لموظفي الشؤون المالية كأداة لدعم تصميم المشروعات الجديدة وتقدير المشروعات الجاري تنفيذها.

39- **جودة الإبلاغ المالي.** أُعدت نسبة 43 في المائة من التقارير المالية في السنة المالية 2020 باستخدام المعايير الدولية (49 في المائة في السنة المالية 2019)، بينما أُعدت نسبة 31 في المائة باستخدام معايير وطنية أو إقليمية (27 في المائة في السنة المالية 2019). واستُخدمت معايير أخرى أو "معايير دولية معدلة/محرفة" في 26 في المائة من المشروعات (24 في المائة في السنة المالية 2019).

40- وبلغت جودة التقارير المالية التي أشارت التقديرات إلى أنها مُرضية أو مرضية للغاية ذروتها في السنة المالية 2019، حيث وصلت إلى 53 في المائة، ولكنها كشفت عموما عن تحسن تدريجي من 45 في المائة في السنة المالية 2016 إلى 47 في المائة في السنة المالية 2020. وبلغت نسبة تقارير مراجعة الحسابات التي قُدرت بأنها مُرضية إلى حد ما 38 في المائة مقابل 35 في المائة في السنة المالية 2019، بينما ازدادت نسبة التقارير

المصنفة بأنها غير مُرضية إلى حد ما أو غير مُرضية بنسبة طفيفة من 12 في المائة في السنة المالية 2019 إلى 15 في المائة.[12]

الشكل 4

جودة الإبلاغ المالي في السنة المالية 2020[13]

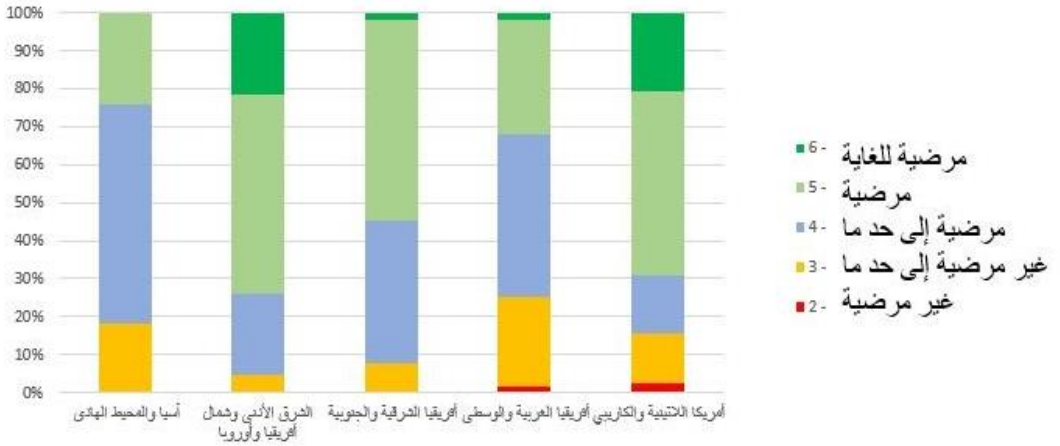

41- وتُقاس جودة تقارير مراجعة الحسابات ودقة مواعيد تقديمها كجزء من المنهجية المؤسسية التي يستخدمها الصندوق في تقدير أداء المشروعات. ويتألف هذا المؤشر من عنصرين: جودة أعمال المراجعة؛ ودقة مواعيد تقديم تقرير المراجعة. وتُفرض جزاءات على التأخر في تقديم تقارير مراجعة الحسابات حتى لو كانت عالية الجودة.[14]

42- وفي ضوء القيود المفروضة على مجموعة البيانات في السنة المالية 2019، تحسنت جودة تقارير مراجعة الحسابات ودقة مواعيد تقديمها في السنة المالية 2020 التي صُنفت فيها نسبة 50 في المائة من عمليات مراجعة الحسابات بأنها مُرضية أو مُرضية للغاية (39 في المائة في السنة المالية 2019، و49 في المائة في السنة المالية 2018)، وصُنفت نسبة 31 في المائة بأنها مُرضية إلى حد ما (36 في المائة في السنة المالية 2019، و34 في المائة في السنة المالية 2018)؛ وصنفت نسبة 18 في المائة بأنها غير مُرضية إلى حد ما أو غير مرضية (25 في المائة في السنة المالية 2019، و17 في المائة في السنة المالية 2018).[15]

[12] انظر وصف إجراءات الصندوق في حالات قصور الأداء في الفقرة 44.

[13] استندت التصنيفات إلى 254 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات.

[14] تقارير مراجعة الحسابات التي تُقدّم بعد التاريخ المحدد لا يمكن تصنيفها عند مستوى أعلى من 3 (غير مُرضية إلى حد ما).

[15] ترجع الزيادة في عمليات مراجعة الحسابات التي صنُّفت في المستوى 3 (غير مُرضية إلى حد ما) من 16 في المائة في السنة المالية 2018 إلى 23 في المائة في السنة المالية 2019 إلى الإجراءات المنقحة (التي صدرت في عام 2019) والتي تشترط تصنيفا إلزاميا يبلغ 3 (غير مُرضٍ إلى حد ما) إذا لم يُقدم تقرير مراجعة الحسابات في التاريخ المحدد. وقبل التغيير الذي أُدخل على الإجراءات، كان التصنيف 3 (غير مُرضٍ إلى حد ما) إلزاميا إذا لم يُقدّم تقرير المراجعة في غضون 15 يوما من التاريخ المحدد.

الشكل 5

جودة ودقة توقيت مراجعة الحسابات في السنة المالية 2020[16]

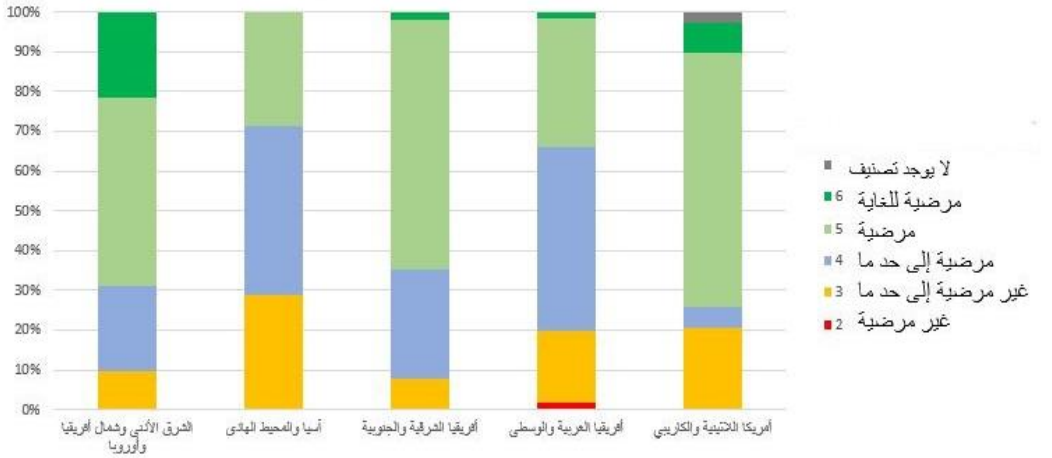

43- واستُخدمت المعايير الدولية في 87 في المائة من تقارير مراجعة الحسابات في السنة المالية 2020 (نفس النسبة في السنة المالية 2019)، واستُخدمت معايير وطنية أو إقليمية في 2 في المائة (16 في المائة في السنة المالية 2019)، واستخدمت معايير أخرى لمراجعة الحسابات في 11 في المائة (لم تُستخدم في السنة المالية 2019).

44- وطُلب من سبعة من أصل 256 مشروعا من المشروعات التي جرى تحليلها تنفيذ خطة عمل إلزامية لمعالجة المسائل التي حددها المراجعون و/أو الصندوق (8 طلبات في السنة المالية 2019، و21 طلبا في السنة المالية 2018).

رابعا - الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

45- **الاستعراض السنوي**. وافق المجلس التنفيذي على الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2017.[17] ويُجري الصندوق منذ ذلك الحين، وفقا للالتزام الذي تعهد به للجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي، استعراضا سنويا لضمان استمرار ملاءمة مبادئه.

46- وأكد الاستعراض السنوي الذي أُجري للسنة الرابعة على التوالي استمرار كفاية المبادئ الواردة في الإطار وقابليتها للتطبيق.

47- وأشار الاستعراض إلى ضرورة تحديث تعريف مصطلح "المقترض" كي يعبر عن قابليته للتطبيق على كيانات القطاع الخاص والكيانات دون الوطنية على النحو التالي (وُضع خط تحت النص المضاف ويُشار إلى النص المحذوف بحروف مشطوبة):

"المقترض: تُسمى الدولة العضو أو الكيان دون الوطني أو كيان القطاع الخاص الذي يتلقى قرضا بالمقترض. ~~ويجوز تعيين تقسيم سياسي فرعي تابع للدولة العضو كمقترض~~، شريطة توفر الضمانات المناسبة".

[16] تستند التصنيفات إلى 254 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات.

[17] انظر الوثيقة EB 2017/122/R.33.

48- وبالنظر إلى أن الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية لا تنطبق على كيانات القطاع الخاص، ترد متطلبات الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات كالتزام إيجابي بموجب كل عقد (قرض أو اتفاقية اشتراك أو ضمان).

الإصلاحات الهيكلية للإدارة المالية للفترة 2020-2021

الجدول 1

الإصلاحات الهيكلية للإدارة المالية للفترة 2020-2021

الموضوع	*المشروع*
دور الإدارة المالية في دورة المشروعات	تعزيز دور دائرة خدمات الإدارة المالية في دورة المشروعات
سياسات الإدارة المالية وإجراءاتها	دمج سياسات الإدارة المالية وإجراءاتها في دليل العمليات إدخال سياسات قائمة على المبادئ ومبسطة للإدارة المالية سياسات للإدارة المالية في الأدوات الجديدة (العمليات الإقليمية/الإقراض المستند إلى النتائج)
المبالغ المصروفة	تعزيز إطار المخاطر والضمان الائتماني الشامل في الصندوق تعزيز عملية طلبات السحب تغيير أدوار وعمليات صرف الأموال داخليا إدخال المعالجة الآلية في المشروعات المعرضة لمخاطر منخفضة ومتوسطة تقليل استخدام المدفوعات المباشرة تبسيط الخطاب الموجه إلى المقترض/المتلقي وإعداده آليا
الضرائب	تطبق كقاعدة لتمويل الضرائب
النفقات غير المؤهلة	تحديث تعريف النفقات غير المؤهلة
النقد الأجنبي	تغيير منهجية إدارة مخاطر صرف النقد الأجنبي
التقارير المالية المؤقتة	زيادة استخدام التقارير المالية المؤقتة
المعالجة الآلية	زيادة استخدام المعالجة الآلية

التدابير الاستثنائية في الإدارة المالية استجابة لجائحة كوفيد-19

1- بموافقة من رئيس الصندوق، اتُخذت التدابير الاستثنائية التالية في الإدارة المالية استجابة لجائحة كوفيد-19 اعتبارا من أبريل/نيسان 2020. وفيما يلي هذه التدابير التي تخضع كلها لموافقة مسبقة:

(1) السماح بتأخير يصل إلى ستة أشهر في تقديم القوائم المالية المراجعة/قوائم النفقات المراجعة (المِنح) تبعا لكل حالة على حدة ورهنا باستعراض مكتبي إضافي أو إشراف عن بُعد من جانب شعبة خدمات الإدارة المالية؛

(2) قبول التقديم الإلكتروني لوثائق المشروعات، مثل القوائم المالية المراجعة، من حسابات البريد الإلكتروني الحكومية المعترف بها؛

(3) أداء مهام الإشراف ودعم التنفيذ عن بُعد وكذلك إجراء استعراض منتصف المدة وتصميم المشروعات عن بُعد عند الاقتضاء.

2- وعلاوة على التدابير المذكورة أعلاه، خفف الصندوق، على أساس استثنائي، وتيرة تصعيد حالات عدم الامتثال نتيجة للوقت الإضافي المخصص لحل المسائل المعلقة.

الجدول 1

عدد التمديدات الاستثنائية الموافق عليها حتى 30 سبتمبر/أيلول 2021 لمواعيد تقديم تقارير مراجعة الحسابات

الإقليم/الشعبة	*عدد المشروعات التي حصلت على تمديد استثنائي لموعد تقديم تقرير مراجعة الحسابات*		*عدد المشروعات التي لم تطلب تمديدات*	*مجموع عدد عمليات مراجعة الحسابات التي حان موعد تقديمها (يونيو/حزيران - ديسمبر/كانون الأول 2020)*
	تمديد يتراوح بين شهر واحد و3 أشهر من التاريخ الأصلي المحدد	*تمديد يتراوح بين 4 و6 أشهر من التاريخ الأصلي المحدد*		
آسيا والمحيط الهادي	18	4	32	**54**
أفريقيا الشرقية والجنوبية	12	6	33	**51**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	14	9	6	**29**
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	13	5	21	**39**
أفريقيا الغربية والوسطى	16	4	20	**40**
مِنح غير إقليمية	31	6	106	**143**
المجموع	**104**	**34**	**218**	**356**
النسبة المئوية لمجموع تقارير مراجعة الحسابات التي حان موعد تقديمها في الفترة من يونيو/حزيران حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2020	**%29**	**%10**	**%61**	**%100**

الإقليم/الشعبة	*عدد المشروعات التي حصلت على تمديد استثنائي لموعد تقديم تقرير مراجعة الحسابات*		*عدد المشروعات التي لم تطلب تمديدات*	*مجموع تقارير مراجعة الحسابات التي حان موعد تقديمها (يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول 2021)*
	تمديد يتراوح بين شهر واحد و3 أشهر من التاريخ الأصلي المحدد	*تمديد يتراوح بين 4 و6 أشهر من التاريخ الأصلي المحدد*		
آسيا والمحيط الهادي	17	1	31	**49**
أفريقيا الشرقية والجنوبية	7	1	17	**25**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	15	1	15	**31**
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	11	0	20	**31**
أفريقيا الغربية والوسطى	1	0	43	**44**
مِنح غير إقليمية	15	2	141	**158**
المجموع	**66**	**5**	**253**	**324**
النسبة المئوية لمجموع تقارير مراجعة الحسابات التي حان موعد تقديمها في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2021	**20%**	**2%**	**78%**	**100%**

تقارير مراجعة حسابات المشروعات - السنة المالية 2020

الجدول 1

ترتيبات مراجعة الحسابات للسنتين الماليتين 2019 و2020

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة والموقعة)

	السنة المالية 2020			*السنة المالية 2019*		
الإقليم	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات حكومي*[أ]	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات خاص*[ب]	***المجموع***	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات حكومي*	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات خاص*	***المجموع***
آسيا والمحيط الهادي	43	23	**66**	28	16	**44**
أفريقيا الشرقية والجنوبية	25	26	**51**	21	15	**36**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12	27	**39**	0	7	**7**
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	14	28	**42**	2	17	**19**
أفريقيا الغربية والوسطى	15	41	**56**	1	14	**15**
المجموع	**109**	**145**	**254**	**52**	**69**	**121**
النسبة المئوية	**%43**	**%57**	**%100**	**%43**	**%57**	**%100**

[أ] تشمل 13 عملية مراجعة أجرتها كيانات وطنية ليست مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات (السنة السابقة: 3 عمليات مراجعة حسابات).

[ب] تشمل خمس عمليات مراجعة حسابات استعان فيها مراجعو الحسابات الحكوميون بشركة خاصة لإجرائها (السنة السابقة: ثلاث عمليات مراجعة حسابات).

الجدول 2

دقة توقيت تقديم تقارير مراجعة الحسابات في السنة المالية 2019-2020

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة)

	2020		*2019*	
تقارير مراجعة الحسابات	*العدد*	*النسبة المئوية*	*العدد*	*النسبة المئوية*
تقارير سلمت في الموعد المحدد	169	%63	84	%60
تقارير سلمت متأخرة	88	%33	44	%31
المجموع الفرعي	**257**	**%96**	**128**	**%91**
تقارير لا يزال موعد تقديمها ساريا حتى 30 سبتمبر/أيلول	10	%4	13	%9
مجموع التقارير التي حان موعد تقديمها عن السنة	**267**	**%100**	**141**	**%100**

الجدول 3

رأي مراجع الحسابات بشأن القوائم المالية للمشروعات في السنتين الماليتين 2019 و2020

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة والموقعة)

السنة المالية 2019			*السنة المالية 2020*			
رأي مشفوع بتحفظات	*رأي غير مشفوع بتحفظات*	*تقارير مراجعة الحسابات المستلمة*	*رأي مشفوع بتحفظات*	*رأي غير مشفوع بتحفظات*	*تقارير مراجعة الحسابات المستلمة*	*الإقليم*
2	42	44	2	47	49	آسيا والمحيط الهادي
1	35	36	2	34	36	أفريقيا الشرقية والجنوبية
1	6	7	2	13	15	أمريكا اللاتينية والكاريبي
1	18	19	5	30	35	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
1	14	15	9	31	40	أفريقيا الغربية والوسطى
6	**115**	**121**	**20**	**155**	**175**	**المجموع**
%5	**%95**	**%100**	**%11**	**%89**	**%100**	**النسبة المئوية**